الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar – El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

انعكاسات التنافسية الدولية على التجارة البينية العربية 2020/2010

إعداد الطلبة:

- جديع عبد الكامل
- تواتي طليبة طه ياسين
- دامون عبد الرؤوف

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

ذهب علي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الصفة
د. عابي خليدة	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	رئيسا
د. ذهب علي	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ.د عمار مصطفاوي	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022م

قال تعالى

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾

[الحجرات: 13]

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أبدع كل شيء خلقه

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الذي أرسله الله تعالى هاديا وبشيرا لجميع الأمم .

إنه لمن دواعي سرورنا بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع أن نتوجه بالتقدم

بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور/ **علي ذهب**

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، حيث قدم لنا كل النصح والإرشاد طيلة فترة الإعداد،

فله منا كل الشكر والتقدير.

والى روح صديقنا رحمة الله عليه "مزام شعيب"

والشكر والعرفان إلى كل من كان له فضل علينا وساعدنا ولو بنصيحة من قريب أو بعيد من

أساتذة وطلبة.

وكما أشكر أعضاء اللجنة على مناقشة هذا العمل وتصويبه.

الإهداء

إلى التي تحمل اخف كلمة نطق بها السان ونبع منها الحنان

لكي امي الحبيبية

إلى صاحب القلب الكبير الذي

كان هويتي حيثما اسير وعلمني الخير

على خطى المصطفى لك أبي الغالي

أسأل الله ان يطيل في عمرهما وان

يمنحهما العافية ويجعل عاقبتهما الجنة عرضها السموات والارض.

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني في دروب الحيات

اخوتي واخواتي

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي

عبد الكامل . طه ياسين

الإهداء

الى روح امي الطاهرة رحمها الله

إلى صاحب القلب الكبير الذي

كان هويتي حيثما اسير وعلمني الخير

على خطى المصطفى لك أبي الغالي

أسأل الله ان يطيل في عمرهما وان

يمنحهما العافية ويجعل عاقبتهما الجنة عرضها السموات والارض.

الى القلوب التي احاطتني بالرعاية ورافقتني في دروب الحيات

اخوتي واخواتي

إلى هؤلاء وأولئك أهدي ثمرة جهدي

عبد الرؤوف

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداءات	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الاول: الإطار النظري	
المبحث الأول: أساسيات حول التنافسية الدولية	06
المطلب الاول: ماهية التنافسية الدولية	06
المطلب الثاني: مبادئ وقواعد التنافسية الدولية	11
المبحث الثاني : مفهوم التجارة الخارجية واهميتها	14
المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية	14
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	15
المبحث الثاني: واقع التجارة البينية للدول العربية	17
المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية	17
المطلب الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية	19
المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية	21
الفصل الثاني الجانب التطبيقي	
المبحث الأول: اداء التجارة الخارجية	23
المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية	23
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية في الدول العربية	25
المبحث الثاني: الدول العربية في اطار مؤشر التنافسية العالمي	29
المطلب الاول: الدول العربية ذات الطابع الصناعي:	29
المطلب الثاني: الدول العربية ذات الطابع الخدماتي:	38

المبحث الثالث: تقييم تطور تنافسية صادرات اتحاد دول المغرب العربي	44
الخاتمة	50
قائمة المراجع	53

الملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل التنافسية الاقتصادية للدول العربية ممثلة في الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، عمان، السعودية، الجزائر، المغرب، تونس، مصر والاردن خلال الفترة 2010-2020 باستخدام مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي كمتغير تابع معبر عن التنافسية الاقتصادية، ولبلوغ الهدف اعتمدت الدراسة على تحديد العلاقة بين اثار تحرير التجارة الدولية على التنافسية الاقتصادية في هذه الدول باستخدام التحليل البياني للعلاقة في كل دولة منفردة والتحليل الاحصائي لقياس هذه العلاقة في الدول كوحدة واحدة، وخلصت الدراسة الى الاهمية النسبية للصادرات في التأثير الايجابي على التنافسية مقارنة باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما ان الواردات لا تشكل عاملا مثبطا للتنافسية.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، التحرير التجاري، الدول العربية، الصادرات، الواردات، الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

Abstract:

The main target of this study is the analyze of the economic competitiveness of the Arabic countries (Kuwait, Qatar, U.A.E, Oman, Saudi Arabia, Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt and Jordan) during the period 2010-2020, using the Global Competitiveness Index (GCI) published annually by the World Economic Forum (WEF) as a dependent variable. In order to achieve this purpose, the study relied on the determination of the relationship between the impacts of foreign trade liberalization and the economic competitiveness through two types of analyses, graphical analysis to assess the relationship in each country, and statistical analysis to evaluate the relationship in the countries as one particular unit. The results show the importance of the exports as an induce factor to competitiveness than the inward foreign direct investment, but the imports have not the same importance.

Key words: competitiveness , trade liberalization, Arabic countries, export, imports, foreign direct investment.

المقدمة

مقدمة:

ان تطور نظريات التجارة الدولية القائمة على الحرية ساهم في توفير الدلائل والنصح للحكومات على تبني المزيد من السياسات التجارية الحرة التي تساعد على تعزيز المزايا النسبية وتحقيق مصالح متبادلة لكافة اطراف التبادل الدولي، وهذا ما يتجلى في اعادة تشكيل الموارد الاقتصادية المتاحة لكل دولة وتوجيهها نحو القطاعات التصديرية او ذات القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وهذا ما من شانه ان ينعكس على تشكيلة الناتج الداخلي الخام، وهيكلة الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

لقد ساهم التطور التنظيري للتجارة الدولية ومظاهر الانتقال الدولي للسلع والخدمات وعوامل الانتاج في ظهور ما اصبح يعرف بالتنافسية الدولية، التي شكلت مجالا للنقاش الاقتصادي حول المفهوم والدلالات ومستوى التحليل، وظهرت منظمات تبنت الطرح وسعت الى تقييم تنافسية الدول من خلال مؤشرات تعكس الافكار المتبناة حول هذا المفهوم، ومن اهم هذه المنظمات المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي والمعهد العربي للتخطيط، ونتجت بذلك تقارير دورية تقيم الدول وترتبها تبعا لمؤشرات تنافسيها، واصبحت دليلا لرجال الاعمال والشركات العالمية وهاجسا للحكومات وصناع القرار في الدول.

الاشكالية الرئيسية

ما مدى انعاكاسات التنافسية الدولية على التجارة البنية العربية 2020-2010؟

الاشكاليات الفرعية:

لتحليل الاشكالية الرئيسية وتفكيك اجزائها تطرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي انعكاسات تحرير التجارة الخارجية للدول العربية على تخصيص الموارد الاقتصادية في هذه الدول؟ وعلى التدفق الدولي للسلع والخدمات والحركة الدولية لعوامل الانتاج خلال الفترة 2020-2010

- ✓ ما هي ملامح تنافسية اقتصادات الدول العربية وفقا لمؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2020
- ✓ كيف يمكن تحليل العلاقة بين مؤشر التنافسية ومتغيرات تخصيص الموارد الاقتصادية والتدفق الدولي للسلع والخدمات والحركة الدولية لعوامل الانتاج، وما هي نتائجه؟
- ✓ ما هي العوامل (المحددات) المتحكمة في دعم تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحرير التجاري؟

الفرضيات:

لدراسة الاشكالية الرئيسية والاجابة على الاسئلة الفرعية تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- ✓ ادى تحرير التجارة الخارجية في الدول العربية الى تحسين تنافسيتها من خلال اعادة توجيه الموارد الاقتصادية نحو قطاعات تصديرية وتحسين انتاجيتها .
- ✓ تؤدي زيادة الصادرات واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى تحسن تنافسية اقتصادات الدول العربية .
- ✓ تؤدي زيادة الواردات وخروج الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى تدهور تنافسية اقتصادات الدول العربية .
- ✓ تسهم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الدول العربية في تحسين تنافسيتها بنسبة اكبر من صادرا.

اهداف الدراسة:

- ✓ ابراز التنافسيةكمفهوم جدلي واهم المفاهيم المرتبطة به .
- ✓ تقييم تطور الاداء التنافسي للدول العربية وفقا لمؤشرات التنافسية العالمية .
- ✓ ابراز التفاعل القائم بين تحرير التجارة واداء الاقتصادات العربية .
- ✓ تحديد العوامل المتحكمة في زيادة تنافسية الاقتصادات العربية واهم تأثيرا

اهمية الدراسة

- ✓ تكتسي الدراسة اهميتها من اهمية موضوع التنافسية من خلال :

- ✓ محاولة تقديم تصور حول مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد .
- ✓ تقييم لأداء تنافسي عربي وليس تقييم تنافس عربي .
- ✓ دراسة العلاقة بين نتائج تحرير التجارة في الدول العربية وبين تنافسيتها.

مبررات اختبار الموضوع:

مما لا شك فيه ان هناك جملة من المبررات الموضوعية الداعية لتناول هذا الموضوع واهمها :

- ✓ ارتباط الموضوع بكنه التجارة الدولية .
- ✓ الجدل العلمي القائم حول موضوع التنافسية .
- ✓ محاولة استظهار واقع التنافسية العربية في ظل تحرير التجارة فيها

الفصل الاول

الإطار النظري

المبحث الأول: أساسيات حول التنافسية الدولية

أصبح موضوع التنافسية اليوم مهما جدا بالنسبة للدول حيث أصبحت العامل المحدد للرابحين والخاسرين يجاد مكان لها ضمن في البيئة الدولية المعاصرة، وتتحدد تنافسية الدولية على أساس قدرتها في تحديث ذاتها والدول الصناعية المتقدمة خاصة في ظل التقسيم الدولي الجديد للعمل فلم يعد هذا التقسيم كما كان من قبل قائما وانما أصبح يعتمد على المحتوى المعرفي على أساس البلدان ذات كثافة عمالية وبلدان ذات كفاءة رأسمالية، والتكنولوجي وعلى الجودة وعلى السياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات وبالتالي تحولت التنافسية إلى حد المحاور الرئيسية في اهتمامات الحكومات والدول والمنظمات وسنتطرق في هذا المبحث إلى الالمام بأشكالها وأسبابها ومبادئها ومحدداتها.

المطلب الاول: ماهية التنافسية الدولية

عملت العديد من الكتابات على تقسيم التنافسية لعدة أنواع، وكان أبرز تلك التقسيمات، تقسيم مايكل بورتر للتنافسية على صعيد المؤسسة حيث قسمها إلى نوعين (إما تنافسية على أساس التكلفة الاقل، أو تنافسية على أساس الاختلاف والتميز) .

و من التقسيمات البارزة أيضا للتنافسية (التنافسية اللحظية، والقدرة التنافسية) وكذلك يوجد التنافسية السعرية والغير السعرية، والتنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة، وفي ما يلي بيان لكل تلك الانواع وكذا مدى أهميتها.

الفرع الاول: أنواع التنافسية

1- تقسيم مايكل بورتر للتنافسية :

يرى مايكل" بورتر" أن التنافسية على صعيد الشركة أو الميزة التنافسية للشركة تنقسم إلى نوعين[1] :

تنافسية عن طريق التميز في التكلفة : حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج وبيع نفس المنتجات المتداولة في الاسواق بسعر أقل من منافسيها، ومن ثم تكتسب ميزة تنافسية، وهذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة؛

التنافسية عن طريق الاختلاف أو التمييز

حيث تتميز شركات بقدرتها على انتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيئ ما مختلف ذو قيمة لدى العمالء بحيث تنفرد به عن المنافسين؛

وترتيبا على هذا التقسيم يرى مايكل بورتر ان هناك ثالث استراتيجيات رئيسية للتنافسية:

الاستراتيجية الاولى: استراتيجية أقل تكلفة وفيها تكون استراتيجية الشركة تقليل التكلفة بالطبع مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة، مثل الكثير من المنتجات الصينية في الوقت الحالي التي تغزو العالم وتماثل عدد كبير من المنتجات في جودتها ولكن بخامات المماثلة لها.

الاستراتيجية الثانية : استراتيجية التمييز وفيها تكون استراتيجية الشركة أن تقدم منتجات او خدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة، وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد، مثال السيارات الالمانية فعلى الرغم من ارتفاع ثمنها فإن المستهلك يقبل عليها لتميزها عن غيرها من السيارات.

الاستراتيجية الثالثة : استراتيجية التركيز في هذه الاستراتيجية تركز المؤسسة على شريحة معينة من المستهلكين في السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق التميز في المنتجات أو السعر أو كالهما .

[1] . يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الشلف، 28/27 نوفمبر 2007 ،ص 7

2- التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية

قسم البعض التنافسية بين الشركات لنوعين وفقا للزمن وهما :

التنافسية اللحظية: وتعتمد هذه التنافسية على النتائج الايجابية المحققة خلال دورة محاسبية، والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، وهي قد لا تكون في المدى الطويل[1] .

القدرة التنافسية : وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير، تربطها عالقات متداخل بينها، فكل معيار يعتبر ضروري .

لانه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة. تتميز القدرة التنافسية بأنها طويلة المدى وتستمر خلال عدة دورات محاسبية[2] .

3- التنافسية السعرية والتنافسية الغير السعرية

أما على صعيد تنافسية الدولة فهناك نوعين للتنافسية وهما التنافسية السعرية والتنافسية غير السعرية نوضحها فيما يلي:

- **التنافسية السعرية:**

تتعلق بالنسبة للدول مباشرة بسعر الصرف، فهي تمثل القدرة على البيع في الاسواق الخارجية للمنتجات المحلية بسعر مساوي سعر أو أقل لسعر منتجات تلك الدولة، واذا اعتبرنا أن بلدين لهما نفس تكاليف الانتاج فإن والصرف يمكن أن يعطي امتيازا تنافسيا لواحدة من هاتين الدولتين؛

فهو يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية)، إلى ارتفاع أسعار السلع

[1] . عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 12.

[2] . عبد السالم أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة ،مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكندرية ،3992 ،ص 62.

الاجنبية في السوق المحلية وبالتالي جعلها أقل قدرة على المنافسة في الاسواق في الاقتصاد المحلي، ويرفع قدرة السوق المحلي على المنافسة في الاسواق العالمية[1] .

التنافسية الغير السعرية :

وتشمل التنافسية النوعية التي تعني النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم وعنصر الابتكار فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية والاكثر ملائمة للمستهلك بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع المنافسة .[2]

4- التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة

في حين يميز تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2000 بين نوعين من تنافسية الدولة وهما :

التنافسية الظرفية (الجارية) ودليلها: CCI

وتركز على مناخ الاعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتحتوي على عناصر مثل التزويد، التكلفة النوعية، والحصة من السوق ... الخ.[3]

التنافسية المستدامة (الكامنة) ودليلها GCI :

وهي التنافسية التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها :التعليم، رأس المال البشري، الانتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية وقوى السوق ...الخ[4]

[1] . Bertrand nezys, les politiques de compétivité, édition economica, paris, 1994,p11.

[2] . منير نوري، مرجع سابق ذكره، ص 62.

[3] . محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، 2003، ص.

[4] . حمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص8.

الفرع الثاني: أهمية التنافسية الدولية

في ظل العولمة الاقتصادية المتمثلة أساسا بالانفتاح التجاري الدولي الكبير المعتمد على الحد من حواجز انسياب السلع، والخدمات في السوق الدولية والمتمثلة أساسا في الرسوم الجمركية، واستخدام نظام الحصص الكمية فضال عن التطورات التكنولوجية والاهتمام بالجودة العالية في الانتاج لتلبية رغبات السوق المحلية والدولية مع تصاعد الصيحات للاهتمام بالبيئة، والمحافظة على الموارد من الاستنزاف، تجد كل المنشآت الاقتصادية في العالم نفسها أمام تحدي المنافسة من قبل المنشآت المحلية أو الدولية غير أن هذه المنافسة توفر لهذه المنشآت فرصة التطور من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لزيادة الانتاجية، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة إذا ما أرادت أن تواجه منافسة مثل هذه المنشآت[1] .

كما توفر التنافسية فرصة للتخلص من مشكلة محدودية السوق المحلية عن طريق الدخول للسوق الدولية الكبيرة أي أن التنافسية تمكن من تقليل الاثار السلبية للانفتاح الاقتصادي العالمي، وتمكن الدول عن طريق أداء منشآتها الاقتصادية في أن تعزز ايجابيات هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي والذي يؤدي إلى نجاح الدولة في زيادة تنافسيتها في ظل العولمة الاقتصادية وتمكينها من دعم مكانتها الاقتصادية بين دول العالم، وبما أن الدول النامية ومنشآتها الاقتصادية اقدر على الاستفادة من التنافسية الدولية من الدول المتقدمة، نظرا ألن الدول المتقدمة قد بلغت الطاقة القصوى في الانتاج تقريبا بينما الدول النامية لديها القدرة على رفع إنتاجيتها، ومعدلات النمو عبر الاستفادة من وفورات الحجم، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل امثل، بما يوفر إمكانية اكبر لتسويق منتجاتها في السوق المحلية والدولية . [2]

[1] . علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، العدد 12 ،2011 ،ص 265،الموقع : net.iasj.w

[2] . صالح سلطان عطية، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الاداء الاستراتيجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2011، ص287.

كما تبرز أهمية التنافسية عند القيام بقياس مؤشراتها، ألن المعلومات التي نستخلصها تكون جد هامة لمواجهة تحديات التنمية المتواصلة، من خالل تبني السياسات الاقتصادية المناسبة وتقوية البناء المؤسساتي، فهي تساعد على : [1]

✓رصد حالة الاقتصاد الوطني أو قطاع اقتصادي في فترة ما ومقارنة أداءه عبر الزمن، وكذا إجراء المقارنات بين الدول والقطاعات المختلفة فيها؛

✓تشخيص وتحديد العوامل التي تعيق التنمية الاقتصادية وتعيق كفاءة تخصيص الموارد؛

✓مساعدة المسؤولين، أمثال الرؤساء ورجال الدولة وكذا رجال الاعمال والمؤسسات في اتخاذ القرارات الرشيدة وتحسيسهم بأهمية الاصلاحات المطلوبة؛

✓إمكانية استعمال نتائج مؤشرات التنافسية التي تصدرها الهيئات المختصة في الحملات الدعائية لجذب الاستثمار الاجنبي (إذا كانت ذات دلالة ايجابية).

المطلب الثاني: مبادئ وقواعد التنافسية الدولية

إن مفهوم التنافسية يعتبر مفهوما جديدا في الاعمال، ولم يتم الاتفاق على تعريف موحد ودقيق لها ويختلف مفهومه بين الاداريين والاقتصاديين وبالإضافة إلى وجود تداخل بين مفهوم التنافسية على مستوى البلد بخصائص تميزه عن تنافسية المؤسسة.

الفرع الاول: مبادئ التنافسية الدولية

رصد المعهد الدولي للتنمية الادارية مبادئ التنافسية الدولية في النقاط التالية:[2]

المبدأ الاول: الاداء الاقتصادي

يتمثل هذا الاداء في الشروط الاتية :

✓الازدهار والرخاء يعكسان الاداء الاقتصادي السابق للدولة؛

✓التنافسية المستندة إلى قوى السوق تساهم في تحسين الاداء الاقتصادي؛

[1] . ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة ،2008، 54.

[2] . لخضر موالي، عبد الحميد بوخاري، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة عمار ثليجي، 17-19 افريل، ص 345.

✓تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي ينجز عنه تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج؛

✓ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية بعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية؛

✓الانفتاح على الانشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الاداء الاقتصادي؛

✓الاستثمارات الدولية تساهم في تحقيق التخصص الافضل للموارد الاقتصادية على المستوى العالمي؛

المبدأ الثاني: الفاعلية الحكومية

✓تقليص تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية والاعمال، ينبغي أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير منافسة بين الشركات؛

✓توفير بيئة اقتصادية واجتماعية شفافة تقلل من تعرض المؤسسات للمخاطر التجارية؛

✓المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية؛

✓تحسين جودة التعليم وجعله في متناول الجميع مما يساعد على خلق اقتصاد معرفة؛

المبدأ الثالث: كفاءة قطاع الاعمال

✓التركيز على الكفاءة والفعالية للتكيف مع المتغيرات في بيئة تنافسية باعتبارها من العناصر الادارية الاساسية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسات؛

✓تطور القطاع المالي واندماجه في الاقتصاد العالمي يدعم التنافسية الدولية؛

✓تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي يساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع؛

تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا بالنشاط الاقتصادي خاصة في المرحلة الاولى للانطلاق؛

✓ارتفاع الانتاجية التي ترتكز على خلق القيمة المضافة؛

✓سلوك القوى العاملة وموقعها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد؛

المبدأ الرابع: البنية التحتية

✓تعزيز الميزات التنافسية بالاستناد إلى الابداع والكفاءة في استخدام تقنيات متوافرة؛

✓البنية التحتية المتقدمة تتضمن بنية ذات كفاءة لتقنية المعلومات وكذا حماية فعالة للبنية؛

- ✓وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فعالة تدعم النشاط الاقتصادي؛
- ✓تشجيع الاستثمارات طويلة الاجل في الابحاث والتطوير يساهم في تقوية مراكز المؤسسات؛
- ✓الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل جذب الاستثمارات الاجنبية للبلد .

الفرع الثاني: القواعد الذهبية للتنافسية الدولية

لقد حدد المعهد الدولي للتنمية الادارية عشرة عوامل، واعتبرها ضرورية لتدعيم تنافسية البلد، وأطلق عليها تسمية القواعد الذهبية للتنافسية الدولية وهي :[1]

- ✓ خلق بيئة قانونية مستقرة وشفافة؛
- ✓ تطوير بيئة اقتصادية مرنة؛
- ✓ تعزيز الاستثمار في البنية الاساسية التحتية المادية والتقنية؛
- ✓ العمل على اكتساب حصص في الاسواق الخارجية وتقوية صادرات البلد، بالإضافة إلى تنمية جاذبية البلد فيما يخص الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛
- ✓ تطوير العمل الاداري والحكومي (الكفاءة والسرعة والشفافية)؛
- ✓ المحافظة على توازن العالقة بين الاجور والانتاجية والرواتب؛
- ✓تحسين الظروف المعيشية للمواطنين والمحافظة على الطبقة الوسطى وايجاد توازن في بنية المجتمع؛
- ✓ تكثيف الاستثمار في التعليم والتدريب؛
- ✓تشجيع الاستثمار الخاص والادخار المحلي.

[1] . كمال رزيق، ياسين قاسي، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية، الملتقى الوطني الاول حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص331.

المبحث الثاني : مفهوم التجارة الخارجية واهميتها

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الاساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الاخرى لاقتصاد البلد. كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا أهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وأهميتها ونظرياتها.

المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية

مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعار يف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي :

تعرف التجارة الخارجية بأنها "فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[1].

ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين :

المعنى الضيق ويشمل :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة (السلع)
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)

المعنى الواسع ويشمل :

- ✓ الصادرات والواردات المنظورة .
- ✓ الصادرات والواردات غير المنظورة .
- ✓ الحركة الدولية لرؤوس الاموال .
- ✓ الهجرة الدولية لأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية". [2]

[1] . موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ،ص:31

[2] . يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاردن، 1999 ،ص: 31.

تعرف بأنها "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثالثة المتمثلة في إشغال السلع، والافراد، ورؤوس الاموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[1]

تعرف بأنها :"هي وسيلة تسمح لدول ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي ال تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذه الاخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها."[2]

كما تعرف بأنها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول المختلفة."[3]

وتعرف أيضا بأنها: "عبارة عن حركة مجموع السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا".[4]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيا، أن تزايد ونشأة التجارة الخارجية وإزهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلترا، والتوسع في الاكتشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الايصال، ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الاشباع لدى الافراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الخارجية وتضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الاخرى وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية:[5]

---

[1] . جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2003 ،ص: 33.

[2] . رشيد شيال لي،" تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التجارة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص: 31.

[3] . السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1009 ،ص: 1.

[4] . محمد بن إبراهيم يحري، "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2012 ،ص: 99.

[5] . عبد المطلب عبد الحميد النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، 2013 ،ص ص: 123 ،122.

1. يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذلك ألن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت البد أن تستوردها من باقي دول العالم.

2.زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.

3.-تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الانتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه .

4.القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الاموال الاجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

5.القدرة على الاستعانة بالايدي العاملة والخبرات الاجنبية ألن تحقيق معدلا نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الايدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

6.القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والالات والسلع الاستثمارية التي ال ينتجها الاقتصاد المحلي.[1]

7.القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الانتاجية، عن البالد المتقدمة تكنولوجيا..

8.إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الاموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) وبالتالي مصدر من مصادر العملات الاجنبية لها.

[1] . عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص: 12.

9.إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

المبحث الثالث: واقع التجارة البينية للدول العربية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات إتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ظهور تكتلات إقتصادية دولية وإقليمية، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات هذا ما جعل التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية، فأصبح دفع عجلة التنمية الإقتصادية بين الدول العربية أمر ضروري لابد منه.

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجمها وأهم الدول العربية المساهمة في التجارة العربية البينية.

أولا: تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2009-2013)

سجلت قيمة التجارة العربية البينية عام 2013 انخفاضا بنسبة 4.2 %لتبلغ 113.6 مليار دولار، وذلك مقارنة بـ 8.1 %عام 2012 ،وحوالي10.7 %خلال عام2011 ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل النمو في كل من الصادر ات البينية والواردات البينية ليصل إلى 2.3 %و6.3 %على التوالي في كل منهما خلال عام 2013 مقارنة مع العام السابق، والجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (02-07) تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2009-2013)

	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات البينية العربية	87242.7	98475.0	103105.9	110430.8	112919.0
الواردات البيئية العربية	73571.4	83782.0	98575.0	107578.2	114321.9

ثانيا: أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية

يبين الجدول نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2013 ،ومن خلاله يتضح أن السعودية هي أول دولة مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية بنسبة 36.5 %من إجمالي الدول العربية لسنة 2013 ،تليها كل من الإمارات بنسبة 18.7% ومصر بنسبة 18.8 %وقطر بنسبة 18.7 %و عمان بنسبة 06.0 %.

الجدول أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية لسنة 2013

الدول المصدرة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
السعودية	18737.8	**16.4**
الإمارات	17916.1	**15.7**
مصر	10116.2	**8.8**
قطر	9813.7	**8.6**
عمان	9353.2	**8.2**
باقي الدول العربية	48384.9	**42.3**
إجمالي الدول العربية	112919.0	100

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 ،ص 433.

ثالثا: أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية

يبين الجدول نسب تطور التجارة العربية البينية على المستوى الفردي لسنة 2013 ،ومن خلاله يتضح أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية بنسبة 16.4%من إجمالي الدول العربية لسنة 2013 ،تليها كل السعودية من بنسبة 15.7%والعراق بنسبة 08.8 %وعمان بنسبة 08.6 %.ومصر بنسبة 08.2 %

الجدول أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية لسنة 2013

الدول المستوردة	القيمة (مليار دولار)	(%) من الإجمالي
الإمارات	41205.2	36.5
السعودية	21148.9	18.7
العراق	9986.2	**8.8**
عمان	9424.8	**8.3**
مصر	6674.4	**6**
باقي الدول العربية	24479.5	**21.7**
إجمالي الدول العربية	112919	100

المطلب الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية

بخصوص مساهمة التجارة العربية الإجمالية فقد أدى ارتفاع قيمة الصادرات البينية العربية أعلى من نسبة الصادرات العربية الإجمالية إلى زيادة حصة الصادرات البينية العربية في الصادرات الإجمالية العربية، كما تحسنت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية.

أولا: نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية .

شهدت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2013 تحسنا طفيفا لتحقق 8.6 ،%مقابل نسبة بلغت حوالي 8.4 %خلال عام 2012 ،و قد حققت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لعشر دول عربية خلال عام 2013 ،نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والتي سجلت حوالي 8.6 ،%وجاءت الصومال في المقدمة حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة 1.90 % بينما سجلت تونس أقل نسبة مساهمة 10.7 %كما هو موضح في الجدول.

لجدول نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية لسنة 2013

	حصة الصادرات البينية	
	القيمة (مليار دولار)	(%) من إجمالي الصادرات العربية
اجمالي الصادرات العربية	1319.9	08.06
إجمالي الصادرات العربية البينية	0.1	100

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

ثانيا: نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية

نلاحظ أن حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية تحسنت بنسبة 13.1% سنة 2013 مقارنة مع العام السابق بنسبة 13.0 % وجاء ذلك كمحصلة لتراجع الصادرات الإجمالية العربية وارتفاع الواردات البينية العربية بمعدل أكبر من معدل نمو الواردات الإجمالية العربية، والجدول الموالي.[1]

الجدول نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية لسنة 2013

	حصة الصادرات البينية	
	القيمة (مليار دولار)	(%) من إجمالي الصادرات العربية
اجمالي الصادرات العربية	874.5	13.1
إجمالي الصادرات العربية البينية	114321.9	100

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014.

[1] . صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 ،ص 178

المطلب الثالث: تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية لعام 2013 إلى زيادة حصة السلع الزراعية، بينما تراجعت حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى، والجدول يمثل الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية خلال الفترة 2013.

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية لسنة 2013

السلع	هيكل الصادرات		هيكل الواردات	
	القيمة (مليون دولار)	(%) من اجمالي الدول العربية	القيمة (مليون دولار)	(%) من اجمالي الدول العربية
السلع الزراعية	**23601**	**20.9**	**18520.1**	**16.2**
الوقود والمعادن	**29585**	**26.2**	**40214.3**	**35.2**
المصنوعات	**52168**	**46.2**	**50759**	**44.4**
سلع غير مصنفة	**7565**	**6.7**	**4801.5**	**4.2**
اجمالي الدول العربية	**112919.0**	**100**	**114321.9**	**100**

المصدر: بناء شخصي إعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 ،ص 437.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

المبحث الأول: اداء التجارة الخارجية

المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية

على مستوى التجارة الاجمالية، استحوذت تجارة منتجات الوقود المعدني (الباب 27 من التصنيف) على نحو 31.5 في المائة من 14 السلعي المنسق إجمالي التجارة العالمية للدول العربية بقيمة 601.6 مليار دولار أمريكي عام،2021 مقارنة بنحو 30.7 في المائة، ما قيمته 495.5 مليار دولار أمريكي عام ، 2020ويعزى ذلك إلى ارتفاع حصة تجارة الوقود المعدني (الباب 27) حسب التصنيف المنسق، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي إلى 69.9 دولار أمريكي للبرميل عام ، إلى أن 15 .2021 من جانب آخر، تشير الاحصاءات حصة التجارة الاجمالية ألهم 10 سلعة للدول العربية بلغ نحو 74.4 في المائة من إجمالي التجارة السلعية العربية إلى الاسواق العالمية عام 2021.

جدول 01 أهم عشر صادرات سلعية عربية إلى الاسواق العالمية (مليون دولار أمريكي)

رمز السلعة	المنتجات	الصادرات الإجمالية				الواردات الاجمالية			
		2018	2019	2020	2021	2019	2019	2020	2021
'27	الوقود المعدني، الزيوت المعدنية ومنتجاتها وتصفيتها والثروات البرية والشمع المعدني.	673,431	408,729	495,512	601,580	74,391	70,162	79,259	69,066
'71	اللآلئ الطبيعية والزراعية، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الثمينة، المعادن المطلية بالمعادن الثمينة، والمواد المصنوعة مما سبق، الجواهر المقلدة، قطع العملة المعدنية.	52,539	58,347	63,700	69,246	66,683	69,483	60,039	91,405
'85	الآلات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية والأجزاء المصنوعة منها.	40,797	43,849	40,457	48,320	90,025	90,435	79,660	93,041
'39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه.	34,076	32,023	30,261	42,975	26,086	25,483	22,925	29,459
'84	المفاعلات والمراجل، والآلات والتطبيقات الآلية والقطع المصنوعة منها.	22,660	22,542	20,479	22,795	91,028	90,838	82,157	85,966
'87	العربات (غير عربات القطارات والقاطرات والمعدات الدارجة) والقطاع المصنوعة منها.	21,745	19,548	17,944	21,233	66,257	68,524	56,816	67,360
'29	الكيماويات العضوية.	20,322	17,911	13,499	20,645	8,374	8,210	7,576	9,959
'76	الألمنيوم والمواد المصنوعة منه.	14,356	13,113	12,542	19,426	6,987	6,605	6,197	7,257
'31	الاسمدة.	10,492	9,828	10,178	18,238	1,278	1,589	1,428	1,529
'72	الحديد والصلب.	7,421	7,048	6,451	12,830	24,302	23,192	19,280	17,538
الإجمالي		1,090,347	1,009,026	831,722	1,179,318	852,930	851,833	755,641	947,372

يوضح الجدول ان الصادرات السلعية عام ،2021 مقارنة بنحو 59.6 في المائة عام 2020 صادرات في المركز الثاني حل الاحجار الكريمة والثمينة بحصة بلغ نحو 5.9 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية العربية وما قيمته 69.2مليار دولار أمريكي عام ،2021 مقارنة بنحو 63.7مليار دولار أمريكي عام .2020 حل في المركز الثالث صادرات الالات الكهربائية والتجهيزات الكهربائية بقيمة بلغ 48 مليار دولار أمريكي عام ، 2021مقارنة بنحو 40.9 مليار دولار أمريكي عام، 2020.

واردات الدول العربية من السلع الغذائية والاساسية :

بلغ إجمالي الواردات العربية من السلع الغذائية حسب 16 والاساسية والتي تشمل الابواب من (1 إلى 4) التصنيف المنسق من الاسواق العالمية حوالي 102.8 مليار دولار أمريكي عام ،2021 وقد تم تغطية ما نسبته14.2 في المائة من الاسواق العربية بقيمة 14.6 مليار دولار

أمريكي. في هذا السياق ، تراجع حصة واردات الدول العربية البينية بنسبة بسيطة من 14.9 إلى 13.7 في المائة عام ،2021 .

جدول 02 واردات الدول العربية البينية من السلع الغذائية والاساسية (مليون دولار أمريكي)

الأبواب	السلع	2019	2020	2021
I	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية.	68	69	76
II	منتجات النباتات.	4,418	4,565	5,094
III	الدهون الحيوانية والنباتية والزيوت ومنتجاتها.	857	875	1,337
IV	منتجات صناعة الأغذية، المشروبات، المشروبات الروحية والخل؛ التبغ ..الخ.	7,154	9,115	8,748
إجمالي الواردات من السلع الغذائية والاساسية البينية		18,284	12,497	14,624
إجمالي واردات من السلع الغذائية والاساسية الإجمالية		107,569	104,032	102,816
حصة واردات السلع الغذائية الإجمالية من إجمالي الواردات بدون النفط		14.9	11.1	13.7
حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات السلعية من الغذاء (%)		17.0	12.0	14.2

المصدر: منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية في الدول العربية

تستخدم مؤشرات أداء التجارة الخارجية ل قياس وتقييم المصنعة محليا القدرة التنافسية للمنتجات الدول ودورها في التجارة الخارجية ومدى اندماجها وقبولها في الاسواق العالمية، وكذلك قدرتها على تغطية النق في الاسواق المحلية وجعلها أكثر تنافسية. وفي هذا السياق يهتم صانعو السياسات الاقتصادية ببعض المؤشرات المعنية التي تقيس مدى تكامل التجارة الخارجية مع الدول الاخرى والتكتلات الاقتصادية، وذلك بهدف التعرف على مدى إمكانية تغطية الطلب المحلي من الاسواق المجاورة التي لديها اتفاقيات مع البلد المعني.

تغطية الواردات للطلب المحلي:

يتم احتساب الطلب المحلي من خلال طرح الصادرات، السلعية من الناتج المحلي الاجمالي والواردات حيث يقيس نسبة تغطية الواردات للطلب المحلي، وتشير ارتفاع القيمة إلى أن الطلب المحلي يتم تغطي ته من الاسواق الخارجية.

بالنسبة للدول العربية، فقد سجل مؤشر تغطية الواردات في الامارات نحو 69.7 في المائة عام، 2021 ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع التي يتم إعادة تصديرها إلى الاسواق العالمية وبالتالي فالواردات جزء منها يتم إعادة تصديره للخارج.

في حين سجل مؤشر تغطية الواردات في السودان إلى أقل من 20 في المائة خلال الفترة (2018-2020)، مما يعني أن الطلب المحلي يتم تغطيته من الاسواق المحلية. كذلك الوضع بالنسبة لعديد من الدول العربية الاخرى التي تنخفض لديها مؤشر تغطية الواردات إلى ما دون 30 في المائة مما يعني أن أكثر من 70 في المائة من الطلب المحلي يتم تغطيتها من الانتاج المحلي والبقية يتم استيرادها من الاسواق العالمية. في الكوي تراجع مؤشر التغطية بشكل بسيط من 19.9 في المائة عام 2020 إلى 17.6 في المائة عام ،2021.

مؤشرات التكامل الاقتصادي:

مؤشر تكامل التجارة الخارجية Trade Index Complementarity أحد أهم المؤشرات لقياس درجة تكامل التجارة الخارجية بين الدول، أن الفكرة الرئيسية من هذا المؤشر يكمن في قياس مدى تطابق نمط صادرات بلد ما مع نمط واردات بلد آخر، وبالتالي فإن زيادة درجة التشابه بين التجارة الخارجية كلما زادت احتمالية التجارة بينهما، حيث يشير المؤشر التكامل إلى التداخل بين هيكل صادرات وإمدادات منت معين دولة ما مع واردات والطلب لبلد آخر. كما أيضا الافاق الايجابية للتجارة الخارجية ا يحدد المؤشر بين الدول في ظل إتفاقات التجارة الاقليمية، حيث ينظر للمؤشر فيما إذا كان الدولتان المعنيتان تتبادلان من بعضها البعض المنتجات التي لدى أحدهما ميزة نسبية .المشار إليها في 18 يحسب المؤشر حسب المعادلة الهامش، حيث تعني ارتفاع قيمة المؤشر (القيمة القصوى

100 في المائة) إلى درجة عالية من التكامل والعكس في حالة انخفاض قيمة المؤشر، وتشير إلى عدم وجود مجالا واسعا للتجارة بينهما.

سجل مؤشر التكامل للمجموعة الدول العربية حوالي 65.8في المائة عام ،2021 وهذا يشير إلى أن واردات الدول العربية بدون النفط الخام تتطابق مع صادراتها السلعية الاجمالية، مما يدل على درجة عالية من التكامل بين الدول العربية، شكل...

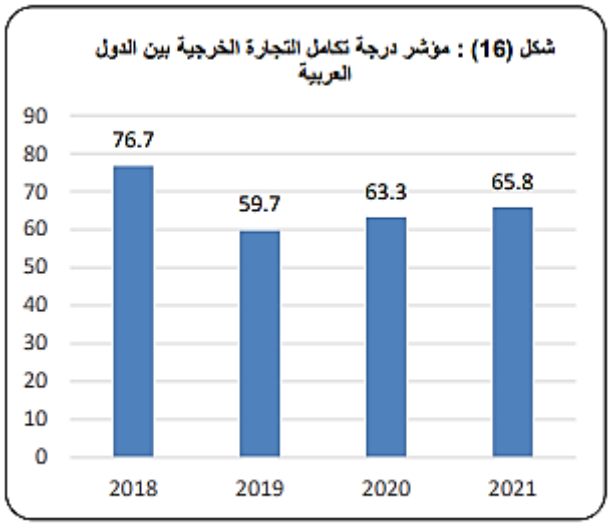

المصدر: معدو التقرير أستنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مؤشر الميزة النسبية للصادرات السلعية:

يُعتبر مؤشر الميزة النسبية للصادرات (RCA) أحد المؤشرات الهامة في قياس أهمية السلع المعنية لدولة ما في الاسواق العالمية وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كان قيمة المؤشر أكبر من (1). تشير الاحصاءات إلى أن السلع ذات الميزة النسبية لمجموعة الدول العربية تبلغ حوالي 9 سلع من أصل 99 سلعة حسب التصنيف المنسق، وذلك بسبب تركز الصادرات السلعية في الدول العربية نتيجة استحواذ صادرات الوقود المعدني على حصة عالية من إجمالي الصادرات السلعية في الاسواق العالمية، شكل .....

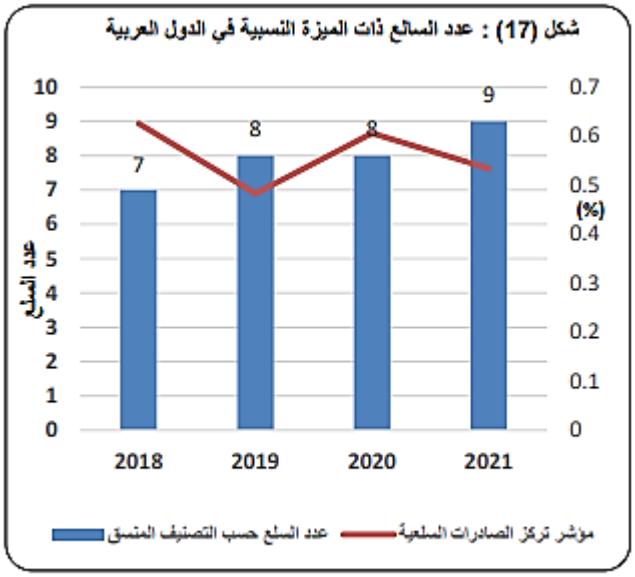

المصدر: معدو التقرير أستنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

جدول 03 مؤشر تغطية الواردات للطلب المحلي

	2018	2019	2020	2021
الأر د ن	35.8	33.8	31.7	34.9
الإمارات	69.9	70.7	72.8	69.7
البحرين	49.6	45.9	38.2	51.4
تونس	48.3	47.1	41.8	41.5
الجزائر	27.1	24.3	21.2	23.8
السعودية	...	...	85.3	90.0
السودان	21.8	22.4	20.1	20.0
سورية	13.7	18.9	17.9	14.2
العراق	19.7	16.3	16.8	...
عُمان	26.8	30.1	27.3	20.2
فلسطين	37.6	39.3	38.2	40.5
قطر	33.4	32.2	31.6	34.4
القُمر	24.2	22.0	21.4	22.5
الكويت	19.5	16.6	16.1	17.6
لبنان	31.2	29.6	5.9	25.3
ليبيا	27.6	27.2	39.4	52.7
مصر	43.9	47.8	42.8	51.5
المغرب	27.0	21.9	15.8	16.2
موريتانيا	36.1	36.2	34.0	33.8
اليمن	39.3	36.7	30.2	33.8

المصدر: معدو التقرير استناداً إلى بيانات صندوق النقد العربي

المبحث الثاني: الدول العربية في اطار مؤشر التنافسية العالمي

يتناول هذا المبحث استعراض لتطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية قيد الدراسة، وقد تم اختيار مؤشر التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره السنوي على بقية المؤشرات خاصة مؤشر التنافسية العربية المعهد العربي للتخطيط ومؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الادارية للاعتبارات التالية :

- الصفة السنوية، اي الاصدار السنوي، لمؤشر التنافسية العالمي على عكس مؤشر التنافسية العربية الذي يصدر كل ثلاث سنوات .
- شمولية اغلب الدول العربية وهذا على غرار مؤشر التنافسية العربية وعكس مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

مثل ما تم في الفصل السابق فقد تم تقسيم الدول العربية الى دول عربية ذات طابع صناعي وهي قطر والامارات العربية المتحدة والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والجزائر، ودول عربية ذات طابع خدمي الاردن والمغرب وتونس ومصر.

المطلب الاول: الدول العربية ذات الطابع الصناعي:

1. الجزائر

يلاحظ من خلال الشكل البياني ان مؤشر التنافسية للجزائر يشهد اضطرابا تراوح بين تحسن في فترات -2005 2006 و2012-2014 وتدهورا في فترات اخرى 2007-2008 و2011-2012 وشبه استقرار في الفترة ، 2009-2011ورغم ان متوسط الفترة يعتبر محتشما مع بقية دول العينة حيث بلغ 3.84 الا ان مدى التغير كان معتبرا حيث بلغ 0.62 بمحصلة ايجابية كذلك بلغت 0.62 وهذا ما يعطي فكرة بقدرة الاقتصاد الجزائري على تحسين التنافسية الا انه ما يلبث ان يتراجع وهذه في الحقيقة هشاشة تعود ربما لتأثير الصدمات خاصة الخارجية المرتبطة

بسعر النفط على التنافسية للجزائر. الجزائر :يلاحظ من خلال الشكل البياني ان مؤشر التنافسية للجزائر يشهد اضطرابا تراوح بين تحسن في فترات -2005 2006 و2014-2012 وتدهورا في فترات اخرى 2008-2007 و2012-2011 وشبه استقرار في الفترة ، 2009-2011ورغم ان متوسط الفترة يعتبر محتشما مع بقية دول العينة حيث بلغ 3.84 الا ان مدى التغير كان معتبرا حيث بلغ 0.62 بمحصلة ايجابية كذلك بلغت 0.62 وهذا ما يعطي فكرة بقدرة الاقتصاد الجزائري على تحسين التنافسية الا انه ما يلبث ان يتراجع وهذه في الحقيقة هشاشة تعود ربما لتأثير الصدمات خاصة الخارجية المرتبطة بسعر النفط على التنافسية للجزائر.

الشكل رقم (...): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر الفترة 2005-2014

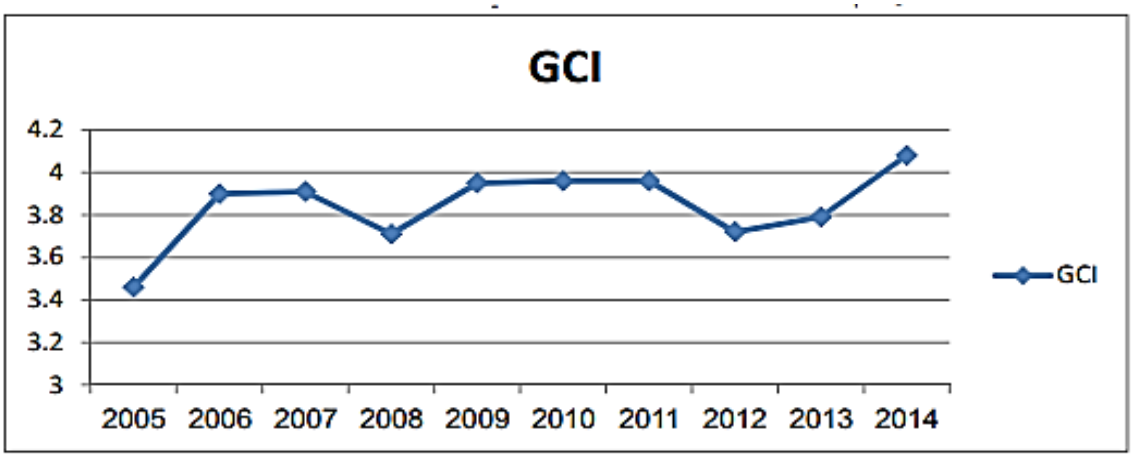

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم 04 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية للجزائر الفترة 2005-2014.

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير (المدى)
2005	3.46		0.00	مجموع التغيرات الايجابية	اعلى قيمة للمؤشر
2006	3.90		0.44+	1.06+	4.08
2007	3.91		0.01+		
2008	3.71		0.20-		
2009	3.95	3.84	0.24+		
2010	3.96		0.01+	مجموع التغيرات السلبية	ادنى قيمة للمؤشر
2011	3.96		0.00	0.44-	3.46
2012	3.72		0.24-		
2013	3.79		0.07+		
2014	4.08		0.29+		
				0.62+	0.62

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

2. الكويت:

الشكل رقم 01: يوضح تطور التنافسية العالمي للكويت الفترة 2005-2014

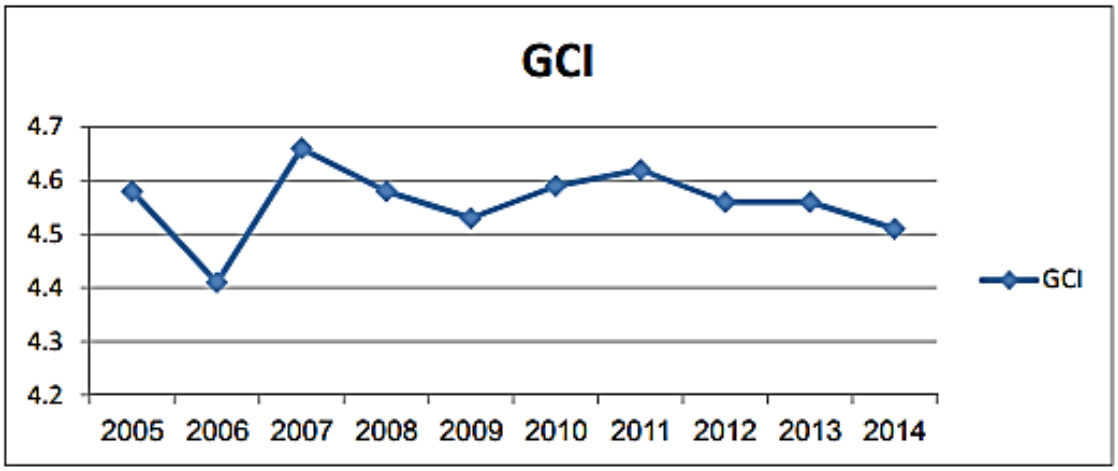

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

حسب الشكل البياني نلاحظ ان مؤشر التنافسية للكويت شهد استقرارا الى حد ما خلال الفترة 2009-2014 الا ان سنة 2006كانت اسوأ سنة حيث بلغ 4.41 وسنة 2007 عرف احسن قيمة له ،4.66 ويمكن اعتبار المؤشر ثابتا الى حد ما لاعتبار مجال التغير (الفرق بين اعلى قيمة للمؤشر ادنى قيمة له) تساوي 0.25 الا انها سلبية.[1]

[1] . بين المدى او مجال التغير مقدار التغير القيمي في مؤشر التنافسية خلال فترة الدراسة فكبر المدى يوحي اما الى وجود تحسن في مؤشر التنافسية يعكس قدرة الاقتصاد على التحسين المضطرد لمستوى التنافسية خلال الفترة، او تذبذب في مؤشر التنافسية وعدم الحفاظ على مستوى جيد للتنافسية نتيجة وجود صدمات تسهم في اضعاف التنافسية للدولة، اما انخفاض المدى فيعكس استقرار التنافسية ربما نتيجة جمود الاقتصاد وعدم القدرة على تحسين التنافسية او الوصول الى مستوى تنافسية يتناسب مع الطاقة القصوى للاقتصاد وبالتالي استنفاذ الامكانات اللازمة لتحسين التنافسية، ولمعرفة الطبيعة الكيفية لهذه التغيرات القيمة تم اعتماد مجموع التغيرات الذي يشكل محصلة التغيرات الايجابية والسلبية لمؤشر التنافسية فكلما زادت هذه التغيرات في الاتجاه الموجب فهذا يعني ان التنافسية تتحسن باضطراد وكلما اتجهت الى الانخفاض فهذا يعكس التدهور في التنافسية، وبالأخذ بمتغيري مجال التغير (المدى) ومجموع التغيرات نستطيع الوصول الى حكم عام حول قيمة وطبيعة التغير في التنافسية للدولة

الجدول رقم 05 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية للكويت الفترة .2014-2005

سنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير (المدى)
2005	4.58	4.56	مجموع التغيرات الايجابية +0.34		اعلى قيمة للمؤشر 4.66
2006	4.41				
2007	4.66				
2008	- 4.58				
2009	4.53				
2010	4.59			مجموع التغيرات السلبية -0.41	قيمة للمؤشر 4.41
2011	4.62				
2012	4.59				
2013	4.56				
2014	4.56				
				-0.07	0.25

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

حسب الجدول نلاحظ الطبيعة الساكنة لتنافسية الكويت نتيجة انخفاض مجال التغير الذي بلغ 0.25 والاتجاه العام للتدهور حيث بلغ مجموع التغيرات 0.07- وهذا ما يعطينا حكما عاما على ضعف ديناميكية تنافسية الكويت رغم كون ان متوسط المؤشر .4.56 2-قطر :تعتبر قطر من افضل الدولة العربية تنافسية حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث شهد المؤشر تحسنا مضطردا خلال الفترة 2006 - ،2012 والشكل البياني يوضح هذا التحسن، وتشكل سنة 2006 ادنى قيمة له حيث بلغ 4.55 ليبلغ 5.38 افضل قيمة له سنة ،2012 بمحصلة تغير ايجابية طوال الفترة بلغت 0.27 نقطة ومجال تغير 0.83 وهذا يعني ان التنافسية لقطر في حالة تحسن مستمر وهذا ما يعكسه كذلك متوسط المؤشر الذي بلغ 5.01نقطة خلال الفترة ،2014-2005 وهو يعتبر افضل متوسط لدول العينة.

3. قطر:

تعتبر قطر من افضل الدولة العربية تنافسية حسب تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث شهد المؤشر تحسنا مضطردا خلال الفترة 2006 – ،2012 والشكل البياني يوضح هذا التحسن، وتشكل سنة 2006 ادنى قيمة له حيث بلغ 4.55 ليبلغ 5.38 افضل قيمة له سنة ،2012 بمحصلة تغير ايجابية طوال الفترة بلغت 0.27 نقطة ومجال تغير 0.83 وهذا يعني ان التنافسية لقطر في حالة تحسن مستمر وهذا ما يعكسه كذلك متوسط المؤشر الذي بلغ 5.01نقطة خلال الفترة ،2005-2014 وهو يعتبر افضل متوسط لدول العينة.

الشكل رقم (....): تطور مؤشر التنافسية العالمي لقطر الفترة 2005–2014

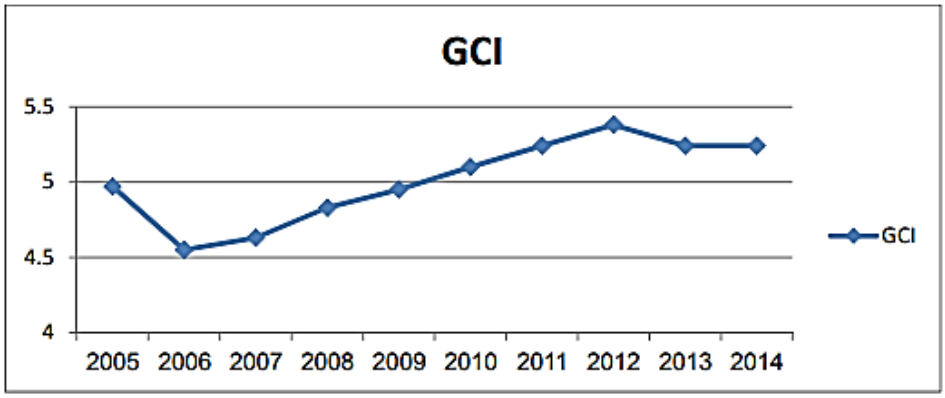

الجدول رقم 06 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية لقطر الفترة .2005–2014

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير (المدى)
2005	4.97	5.01	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.83+	اعلى قيمة للمؤشر 5.38
2006	4.55		0.42–		
2007	4.63		0.08+		
2008	4.83		0.20+		
2009	4.95		0.12+		
2010	5.10		0.15+	مجموع التغيرات السلبية 0.56–	ادنى قيمة للمؤشر 4.55
2011	5.24		0.14+		
2012	5.38		0.14+		
2013	5.24		0.14–		
2014	5.24		0.00		
				0.27+	0.83

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

4- الامارات العربية المتحدة:

الشكل رقم 07 تطور مؤشر التنافسية العالمي للإمارات العربية المتحدة الفترة 2014-2005

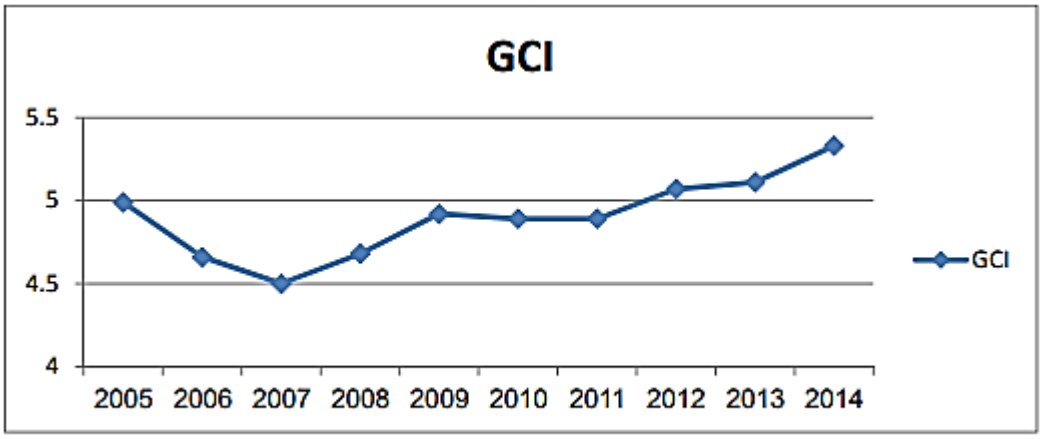

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

تعتبر الامارات العربية المتحدة من افضل الدول العربية من حيث التنويع الاقتصادي والتخلص من الاعتماد الريعي القائم على تصدير النفط، كما ان مؤشر التنافسية لها شهد خلال الفترة 2014-2007 تحسنا عاما، حيث انتقل من القيمة 4.50سنة 2007 ليصل الى 5.33 سنة 2014 كما ان متوسط الفترة بلغ 4.99 في حين كانت طبيعة التغير خلال الفترة 2014-2005 ايجابية بلغت 0.34+ في مجال او مدى واسع بلغ .0.83

الجدول رقم 08 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية للإمارات العربية المتحدة الفترة

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير (المدى)
2005	4.99		0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.86+	اعلى قيمة للمؤشر 5.33
2006	4.66		0.33–		
2007	4.50		0.16–		
2008	4.68		0.18+		
2009	4.92	4.90	0.24+		
2010	4.89		0.03–	مجموع التغيرات السلبية 0.52–	ادنى قيمة للمؤشر 4.50
2011	4.89		0.00		
2012	5.07		0.18+		
2013	5.11		0.04+		
2014	5.33		0.22+		
				0.34+	0.83

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

5 .عمان:

الشكل رقم (.....): تطور مؤشر التنافسية العالمي لعمان الفترة 2005–2014

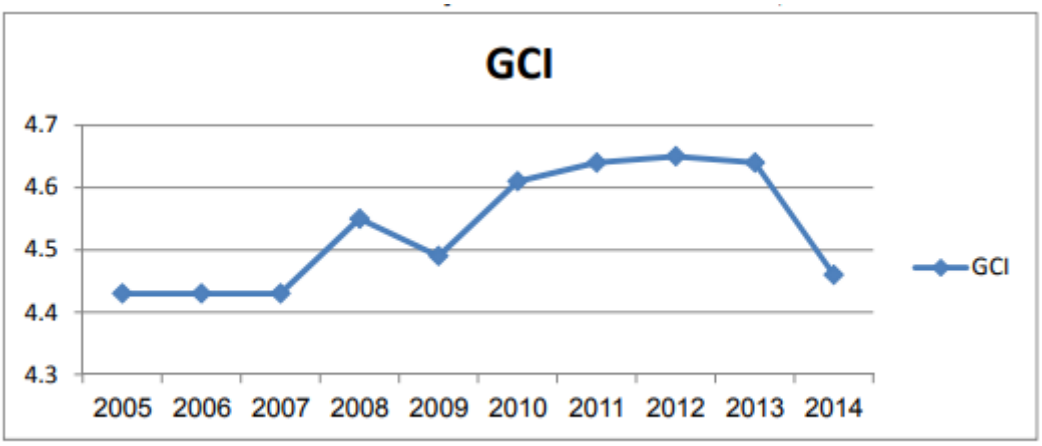

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يوضح الشكل البياني ان مؤشر التنافسية لسلطنة عمان يتميز بالتذبذب والميل للتراجع خلال الفترة ،2005-2014 حيث بلغ متوسط المؤشر 4.53 بمجموع تغيرات ايجابية ضئيلة بلغت 0.03+ وبمدى بلغ ،0.22 وهذا ربما يوحي ان هشاشة تنافسية عمان.

الجدول رقم 09 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية لعمان الفترة .2005-2014

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير (المدى)
2005	4.43	4.53	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.28+	اعلى قيمة للمؤشر 4.65
2006	4.43		0.00		
2007	4.43		0.00		
2008	4.55		0.12+		
2009	4.49		0.06-		
2010	4.61		0.12+	مجموع التغيرات السلبية 0.25-	ادنى قيمة للمؤشر 4.43
2011	4.64		0.03+		
2012	4.65		0.01+		
2013	4.64		0.01-		
2014	4.46		0.18-		
				0.03+	0.22

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

6. مملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية اهم دولة عربية مصدرة للنفط وهذا ما يتيح لها ايرادات نفطية معتبرة في ظل تحسن اسعار النفط عالميا خلال العشرية السابقة، وهذا حتما سيسهم في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية التي حتما ستنعكس بدورها على مؤشر التنافسية العالمي، والملاحظ ان مؤشر التنافسية للسعودية في تحسن عام خاصة خلال الفترة ،2007-2012 كما هو موضح في الشكل البياني، حيث تحسن من 4.55 نقطة سنة 2007 الى 5.19 سنة ،2012 في مدى واسع بلغ 0.64وبمحصلة تغير ايجابية معتبرة كذلك بلغت +0.51.

الشكل رقم (.): تطور مؤشر التنافسية العالمي للمملكة العربية السعودية الفترة 2005/2014

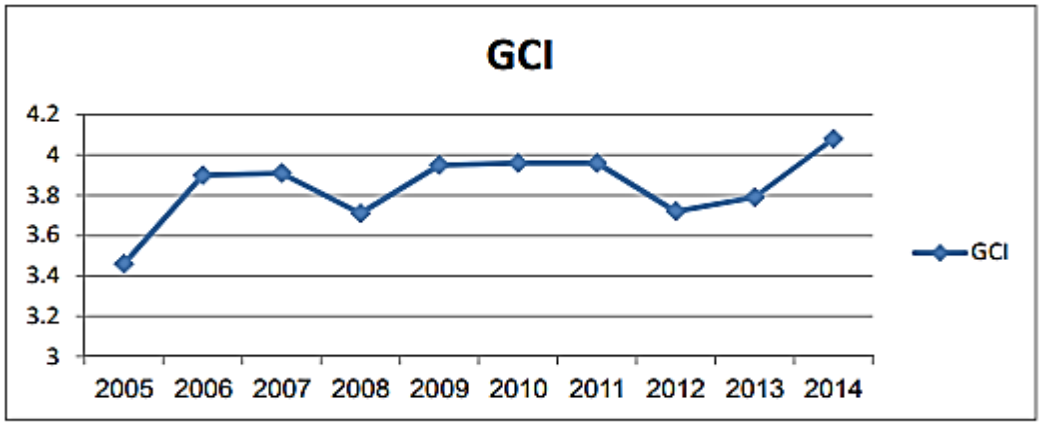

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم 10 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية للجزائر الفترة .2014-2005

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير (المدى)
2005	3.46	3.84	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 1.06+	اعلى قيمة للمؤشر 4.08
2006	3.90		0.44+		
2007	3.91		0.01+		
2008	3.71		0.20–		
2009	3.95		0.24+		
2010	3.96		0.01+	مجموع التغيرات السلبية 0.44–	ادنى قيمة للمؤشر 3.46
2011	3.96		0.00		
2012	3.72		0.24–		
2013	3.79		0.07+		
2014	4.08		0.29+		
				0.62+	0.62

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

7-ملخص تطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية ذات الطابع الصناعي:

شكل رقم (....): تطور مؤشر ات التنافسية العالمية للدول العربية ذات الطابع الصناعي الفترة 2014

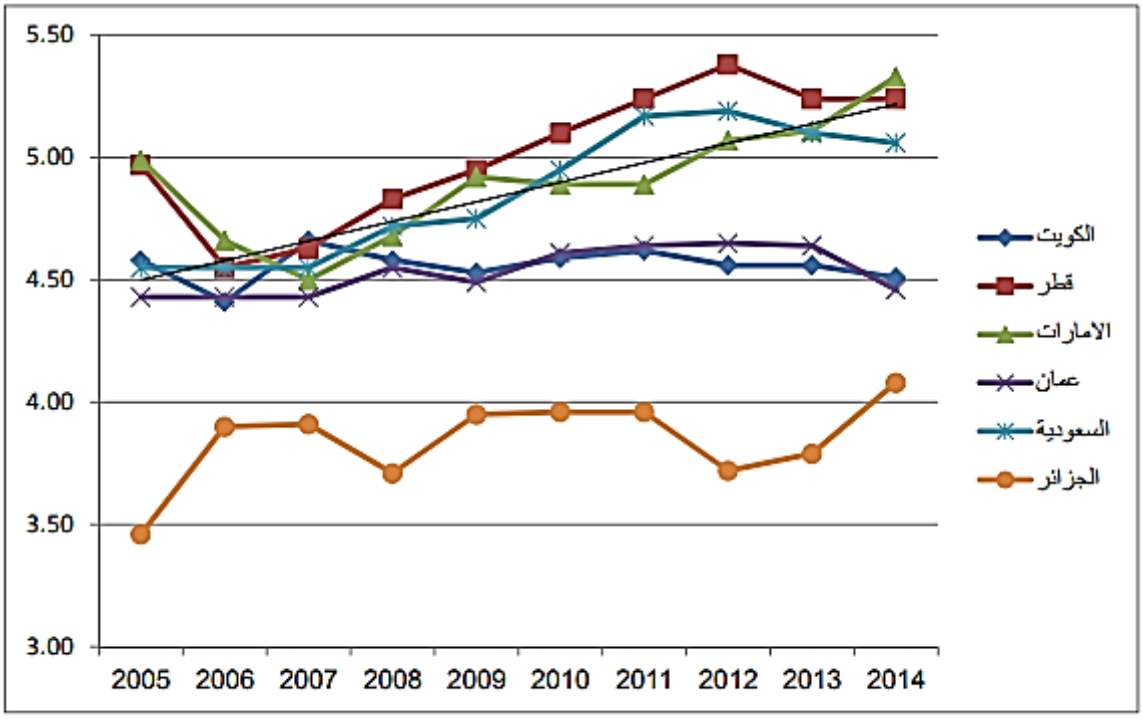

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

بناء على ما سبق ورغم ان متوسط المؤشر لدولة قطر كان اولا بقيمة ،5.01 الا اننا نلاحظ ان افضل اداء تنافسي هو للإمارات العربية المتحدة لوقوعها في اعلى اليمين، في حين ان اسوأ اداء تنافسي كان للكويت وعمان، والملاحظ ان الجزائر رغم ضعف متوسط مؤشرها 3.48 الا انها تعتبر مع المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: الدول العربية ذات الطابع الخدماتي:

المغرب:

تعتبر المغرب من الدول العربية ذات الاداء التنافسي المستقر الى حد ما، فكما يبين الشكل البياني استقرار مؤشر تنافسيتها في حدود 04 نقاط، وكانت اسوأ قيمة للمؤشر سنة 2005 بقيمة 3.49 في حين كانت لفضل قيمة له 4.21سنة 2014 ، كما تساوى كل من مجال التغير (المدى) ومحصلة التغيرات للفترة بقيمة 0.72 ايجابا، وهذا ربما يعود الى استقرار المؤشرات الكلية .

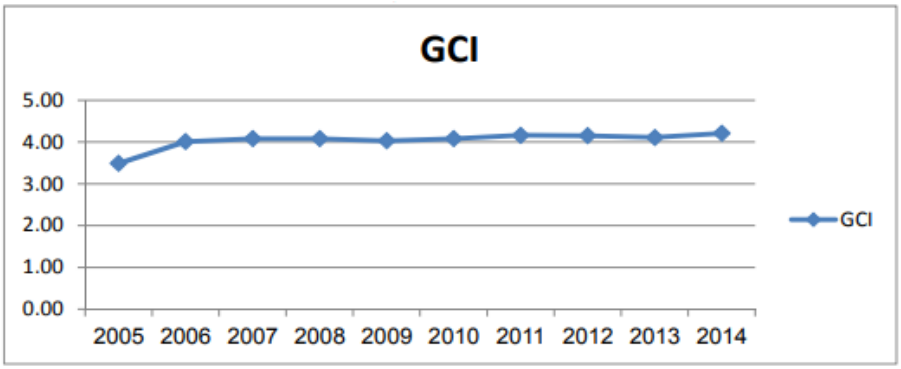

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم 11 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية للمغرب الفترة .2005-2014

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير
2005	3.49		0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.82+	اعلى قيمة للمؤشر 4.21
2006	4.01		0.52+		
2007	4.08		0.07+		
2008	4.08		0.00		
2009	4.03	4.04	0.05-		
2010	4.08		0.05+	مجموع التغيرات السلبية 0.10-	ادنى قيمة للمؤشر 3.49
2011	4.16		0.08+		
2012	4.15		0.01-		
2013	4.11		0.04-		
2014	4.21		0.10+		
				0.72+	0.72

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

تونس:

شهدت تونس منذ 2010 احداث سياسية ادت الى تغييرات في منظومة الحكم، ادت على ما يبدو الى تأثير سلبي في مؤشر تنافسيتها، وهذا ما يبينه الشكل البياني ادناه، حيث يلاحظ المنحى التنازلي لمؤشر التنافسية الذي انخفض من 4.65 سنة 2010 الى ،3.96 وهذا ما انعكس على محصلة التغيرات التي كانت سلبية بقيمة 0.36- وبمدى او مجال تغير كبير بلغ .0تونس :شهدت تونس منذ 2010 احداث سياسية ادت الى تغييرات في منظومة الحكم، ادت على ما يبدو الى تأثير سلبي في مؤشر تنافسيتها، وهذا ما يبينه الشكل البياني ادناه، حيث يلاحظ المنحى التنازلي لمؤشر التنافسية الذي انخفض من 4.65 سنة 2010 الى ،3.96 وهذا ما انعكس على محصلة التغيرات التي كانت سلبية بقيمة 0.36- وبمدى او مجال تغير كبير بلغ 0.75.

الشكل رقم 12 تطور مؤشر التنافسية العالمي لتونس الفترة 2005-2014

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير
2005	4.32	4.41	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.54+	اعلى قيمة للمؤشر 4.71
2006	4.71		0.39+		
2007	4.59		0.12-		
2008	4.58		0.01-		
2009	4.50		0.08-		
2010	4.65		0.15+	مجموع التغيرات السلبية 0.90-	ادنى قيمة للمؤشر 3.96
2011	4.47		0.18-		
2012	4.26		0.21-		
2013	4.06		0.20-		
2014	3.96		0.10-		
				0.36-	0.75

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

3. مصر:

من خلال الشكل البياني يبدو ان الاقتصاد المصري قبل 2010 كان يشهد تذبذبا في تنافسيته، وبعد هذا التاريخ شهد تدهورا واضحا حيث كان مؤشر التنافسية 4.00 سنة 2010 لينخفض الى

ادنى قيمة له 3.60 سنة ،2014 وهذا ربما يعد انعكاسا للأحداث السياسية التي شهدتها مصر على غرار تونس وهذا ما جعل محصلة التغير كذلك سلبية بقيمة – 0.36 وبمجال تغير بلغ 0.47.

الشكل رقم (....): تطور مؤشر التنافسية العالمي لمصر الفترة 2014-20054

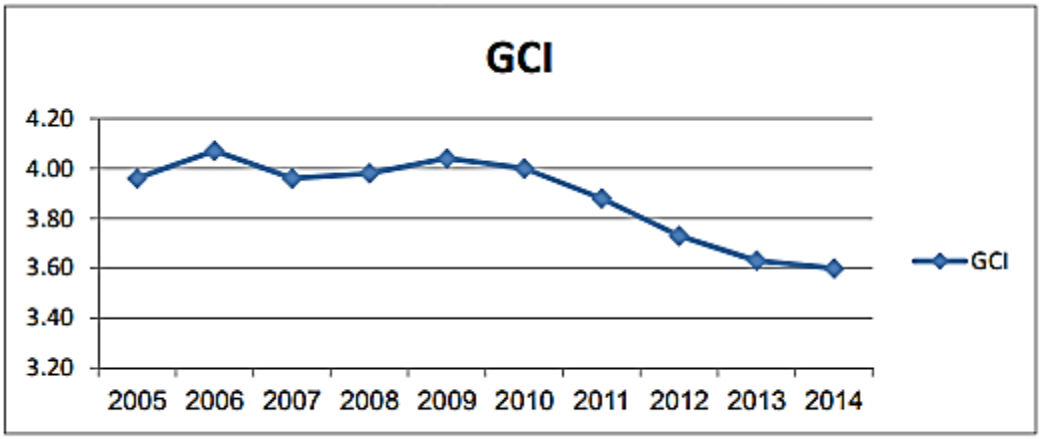

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

الجدول رقم 13 تغيرات مؤشر التنافسية العالمية لمصر الفترة .2014-2005

السنوات	GCI	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير
2005	3.96	3.88	0.00	مجموع التغيرات الايجابية 0.19+	اعلى قيمة للمؤشر 4.07
2006	4.07		0.11+		
2007	3.96		0.11–		
2008	3.98		0.02+		
2009	4.04		0.06+		
2010	4.00		0.04–	مجموع التغيرات السلبية 0.55–	ادنى قيمة للمؤشر 3.60
2011	3.88		0.12–		
2012	3.73		0.15–		
2013	3.63		0.10–		
2014	3.60		0.03–		
				0.36–	0.47

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

محصلة تطور مؤشر التنافسية العالمي للدول العربية ذات الطابع الخدمي

الشكل رقم (...): تطور مؤشرات التنافسية العالمية للدول العربية ذات الطابع الخدمي الفترة 2014/2005

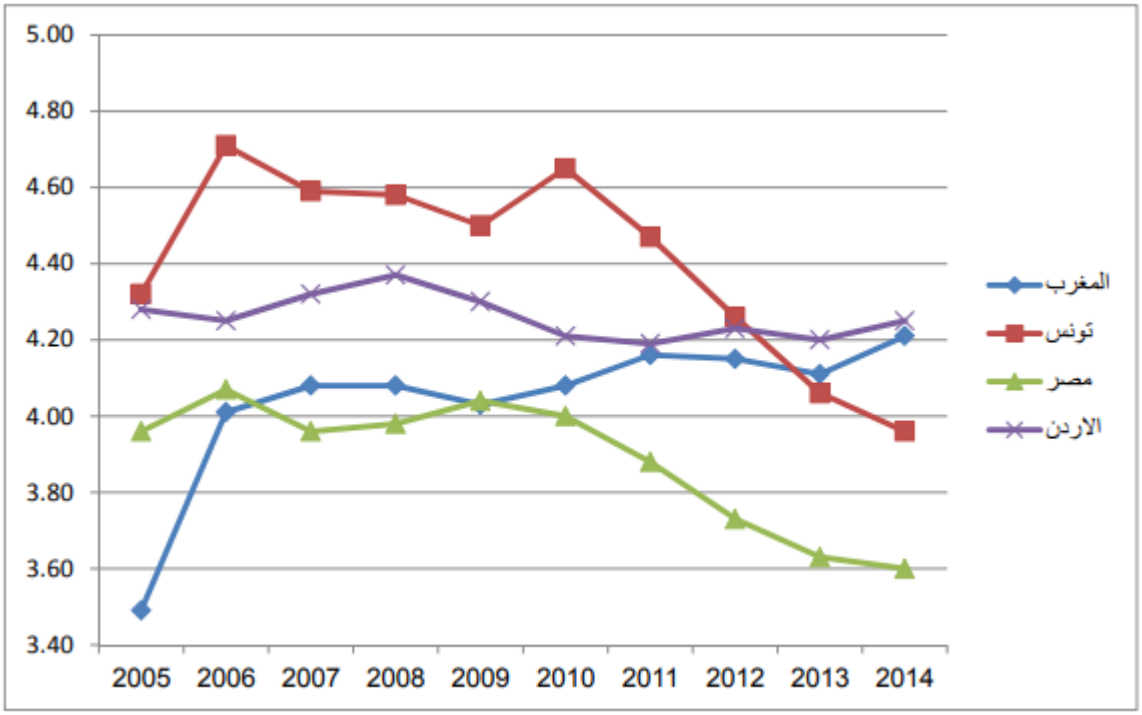

المصدر: تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

يلاحظ ان تونس كانت افضل دول المجموعة الى غاية2012 اين تدهورت مع مصر وتفوت كل من المغرب والاردن ابتداء من 2013.

الجدول رقم 14 محصلة تطور مؤشرات التنافسية العالمية للدول العربية ذات الطابع الخدمي 2014/2005

	متوسط المؤشر	مجموع تغيرات المؤشر خلال الفترة	مجال التغير خلال الفترة
تونس	4.41	0.36–	0.75
الاردن	4.26	0.03–	0.18
المغرب	4.04	0.72+	0.72
مصر	3.88	0.36–	0.47

المصدر: من اعداد الباحث

الشكل رقم (...): محصلة تطور مؤشرات التنافسية العالمية للدول العربية ذات الطابع الخدمي الفترة 2014/2005

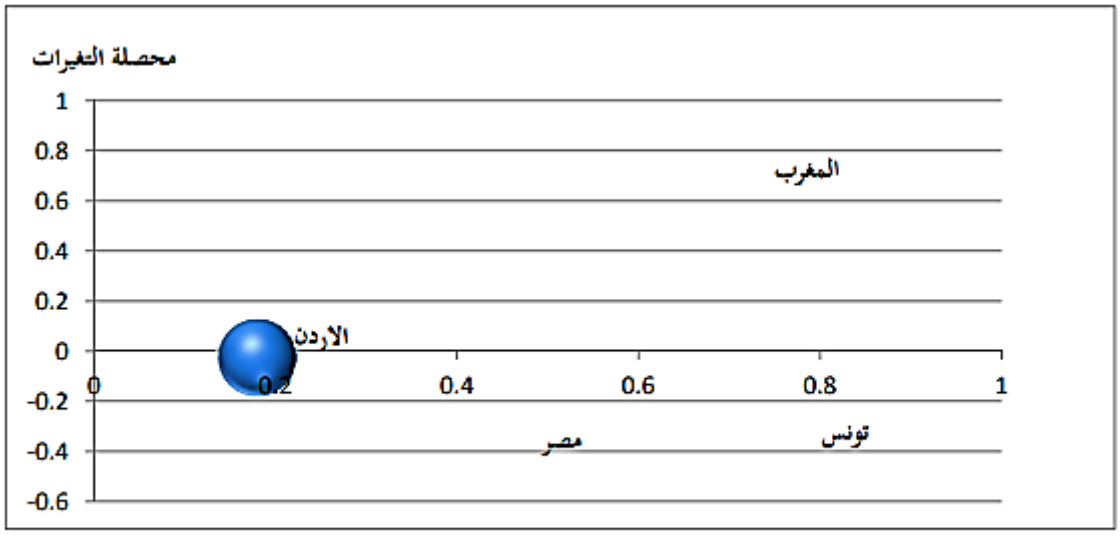

المصدر: من اعداد الباحث

مثل ما تمت الاشارة اليه بالنسبة للدول العربية ذات الطابع الصناعي، نلاحظ ان افضل اداء تنافسي للفترة 2005- 2014 كان للمغرب التي تقع في اعلى يمين الشكل البياني، حيث ان مجال التغير (المدى) بلغ 0.72 ناتج عن محصلة تغيرات كانت ايجابية ومعتبرة، في حين ان اسوأ اداء كان لتونس اين كان مجال التغير كبير 0.75 ناتج عن محصلة تغيرات سلبية معتبرة بلغت 0.36- وهي متساوية مع مصر التي كانت اقل سوء لان مجال تغيرها كان اقل ،0.47 رغم ان تونس كان متوسط مؤشرها كان افضل منكل دول العينة 4.41 (اكبر دائرة حجما).

بناء على كل ما سبق وبجمع كل الدول العربية في تقييم واحد فإننا ستحصل على النتائج المبينة في الشكل البياني ادناه.

الشكل رقم (...): محصلة تطور مؤشرات التنافسية العالمية لإجمالي الدول العربية الفترة 2020-2010

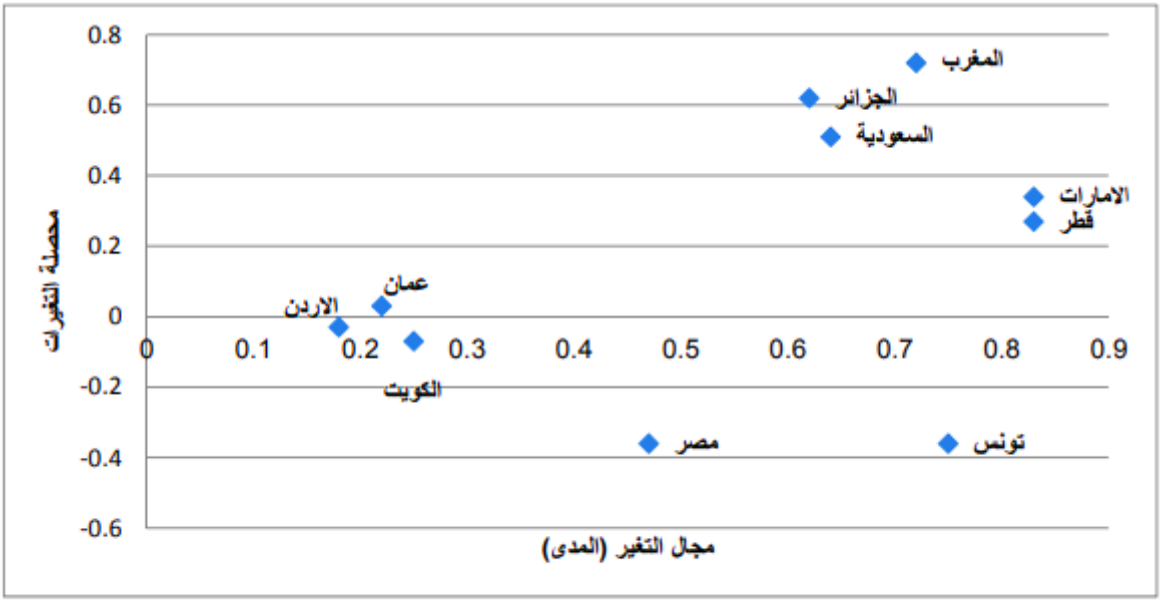

المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثالث: تقييم تطور تنافسية صادرات اتحاد دول المغرب العربي

جدول رقم (14): إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية (2012-2022)

(مليار دولار أمريكي)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات السلعية العربية	301	312	339	322	385,4	790.5	816.7	838.4	746.8

المصدر:

محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود، قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر ،2018 ص: 02 .

من خلال قراءتنا وتحليلنا للجدول أعلاه، يتضح لنا أن إجمالي الصادرات السلعية العربية عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة المدروسة حيث بلغت 301 مليار دولار خلال سنة ،2012 لتحققتها أعلى قيمة لها سنة 2019 ب 838.4 مليار دولار، ، ثم تنخفض بشكل ملحوظ جداً إلى ما قيمته 746.8 مليار دولار في سنة 2020 وذلك نظراً لتداعيات جائحة كوفيد - 19 وتأثيرا السلبية على حركة التجارة العالمية، وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء.

جدول رقم (16): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية (2012 2020)

نسبة مئوية

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.5	8.8	9.6	12.4	12.3	12.0	10.4	11.1	12.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.6	14	13.5	13.5	12.9	13.0	13.8	13.3	12.4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد من سنة 2013 حتى سنة 2021)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن نسبة الصادرات البينية العربية من إجمالي الصادرات العربية قد سجلت تطوراً خلال الفترة المدروسة، ولكن هذه النسبة تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب، فهي لا تتعدى نسبة 13% في أحسن أحوالها، حيث انتقلت من نسبة 8.5 بالمئة سنة 2012 إلى نسبة 12.9 سنة ،2020 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض لجملة من المشاكل

والعقبات منها ضعف البنية التحتية لدى الدول العربية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وصعوبة التسويق بين الدول، إضافة لغياب الإرادة السياسية لدى الدول العربية من أجل بناء وتشكيل روابط اقتصادية متينة فيما بينها

جدول رقم (17): قيمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي (2012-2020)

مليون دولار أمريكي

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات البينية	4.082	4.325	5.053	4.024	2.962	2.731	2,415	2,847	2,096

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (من سنة 2013 حتى سنة 2021)

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن قيمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي قد عرفت تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث سجلت ارتفاعاً قياسياً سنة 2014 ببلوغها 5035 مليون دولار مقارنة بما قيمته 4082 مليون دولار سنة ،2012 لتسجل بعدها انخفاضاً حاداً بعد سنة ،2015 لتبلغ 2.96 مليون دولار سنة ،2020 وهي قيمة ضعيفة جداً وترجع لعديد الأسباب على غرار غياب سياسة تجارية موحدة بين دول المغرب العربي، وارتفاع تكاليف التبادل التجاري بين الدول إضافة لضعف قطاع النقل والمواصلات والاتصالات بين الدول وضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية.

جدول رقم (18): مساهمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي في إجمالي الصادرات (2012-2020)

نسبة مئوية

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة المساهمة	2,5	3	4,4	3,5	2,6	2,9	2,1	2,7	1,9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد (من سنة 2013 حتى سنة 2021)

لاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، والذي يوضح نسبة مساهمة الصادرات البينية لإتحاد دول المغرب العربي في إجمالي الصادرات، إن هذه الأخير قد سجلت تذبذباً خلال الفترة المدروسة، حيث سجِلت أكبر نسبة مساهمة في سنة 2014 ب 4.4 بالمئة، ثم تتراجع لتبلغ نسبة 1.9 بالمئة

سنة ،2020 وهذا بالرغم من أن هذا التجمع يحتوي في عضويته على دول تتصف اقتصاديتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية ، ويعود ضعف مساهمة الصادرات البينية لدول المغرب العربي في إجمالي صادراتها لأسباب عديدة منها اعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية وإهمالها للجانب التكنولوجي، إضافة إلى معوقات أخرى تتعلق بعامل النقل وارتفاع تكاليفه بين دول المغرب العربي، وبعض القيود الإدارية والتوترات السياسية من جانب آخر.

جدول رقم (19): الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية لإتحاد دول المغرب العربي متوسط الفترة (2016– 2020)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	النسبة المئوية
الحيوانات الحية ومنتجاتها	1,0
الخضروات	1,4
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	0,7
صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3,2
المعادن ومنتجاتها	29,3
الصناعات الكيماوية	4,7
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	2,0
الجلود الخام ومنتجاتها	0,2
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0,1
الورق ومنتجاته	1,2
المنسوجات ومصنوعاتها	1,2
الاحذية ومصنوعاتها	1,3
الأحجار الكريمة	0,6
الآلات والأجهزة الإلكترونية	4,4
السيارات ووسائل النقل	1,0
أجهزة البصريات	0,1
المصنوعات الأخرى	1,2

*السلع المتبادلة =(الصادرات+ الواردات) /2

المصدر:

♦ (www.Trademap.org) : Web site Source : International Trade Centre

من خلال الجدول أعلاه، أن أهم السلع المتبادلة في نطاق هذا التجمع هي كل من المعادن ومنتجاتها، منتجات الصناعات الكيماوية، الآلات والأجهزة الإلكترونية، منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، الورق ومنتجاته، البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها.

جدول رقم (20): تنافسية صادرات دول المغرب العربي حسب مؤشري التركز والتنوع السلعي (2014 -2019)

الدولة	2014			2015			2016		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	99	0.490	0.745	91	0.485	0.783	93	0.489	0.916
تونس	218	0.146	0.502	211	0.141	0.517	215	0.134	0.519
المغرب	225	0.159	0.610	229	0.163	0.661	225	0.175	0.677
ليبيا	114	0.753	0.783	109	0.640	0.801	113	0.542	0.832

	2018			2017			2019		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	113	0.486	0.813	108	0.480	0.789	116	0.47	0.82
تونس	222	0.137	0.512	213	0.141	0.524	218	0.14	0.53
المغرب	241	0.173	0.665	237	0.167	0.658	226	0.18	0.66
ليبيا	137	0.794	0.827	104	0.740	0.832	127	0.78	0.83
موريتانيا	133	0.308	0.838	86	0.367	0.867	83	0.37	0.87
العالم	260	0.069	0.00	260	0.063	0.760	260	0.07	0.00

المصدر:

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف 3.0.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا :أن

- بالنسبة لمؤشر التركز السلعي نلاحظ أن تونس حققت أفضل مؤشر تركز سلعي طيلة فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المؤشر (0.139)في المتوسط خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعني أن دولة تونس لديها بعض التنوع في صادراتها، تليها بعد ذلك المغرب بمؤشر تركز سلعي بلغ (0.169 في) المتوسط خلال الفترة المدروسة، فيما سجلت دولة ليبيا أسوأ مؤشر تركز خلال نفس الفترة، وهذا بتسجيلها درجة عالية من التركز في صادراتها، حيث بلغ (0.708) في المتوسط، الأمر الذي يؤكد

استمرار اعتماد الصادرات الليبية على عدد محدود من السلع، والاعتماد المفرط على النفط كسلعة تصديرية رئيسية، أما بالنسبة للجزائر فهناك تراجع طفيف في قيمة هذا المؤشر، وهذا بانتقاله من القيمة (0.49) في سنة 2014 إلى (0.47) سنة ،2020 وهذا راجع للإصلاحات والسياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في محاولة لتنويع الاقتصاد وتخفيض التركز حول صادرات النفط الذي يعتبر المصدر الأساسي للثروة في الجزائر، ولكن يبقى هذا التحسن ضعيف ودون المستوى إذا ما قورن بالإمكانيات الضخمة التي تحوزها الجزائر والتي من شأنها أن تساهم بشكل إيجابي وفعال في تنويع صادراتها والتقليل من الاعتماد الكبير على البترول كمصدر رئيسي للدخل .

- أما بالنسبة لمؤشر التنوع السلعي فنلاحظ أن تونس أيضاً قد سجلت أفضل مؤشر تنوع سلعي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ هذا المؤشر (0.517) في المتوسط خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن تونس تتميز مستوى مقبول في التنوع السلعي لصادراتها، تليها بعد ذلك في المرتبة الثانية المغرب بمؤشر تنوع سلعي بلغ في متوسطه (0.655) خلال فترة الدراسة، تليه بعد ذلك الجزائر ثم ليبيا ثم موريتانيا.

الخاتمة

ان هذه الوقائع والنظريات جعلت من المنافسة الناجمة عن التحرير في التجارة وسيلة لتحقيق النمو في الدول وهذا ما يطرح التساؤل عن حقيقة العلاقة بين تحرير التجارة وتنافسية الاقتصاد للدولة، وهذا ما تم التطرق اليه في هذا البحث من خلال عينة الدول العربية خلال عشر سنوات للتعرف على حقيقة العلاقة بين نتائج تحرير التجارة الدولية والتنافسية الاقتصادية من منظور المنتدى الاقتصادي العالمي، على اعتبار ان طبيعة تطور مكونات اجمالي الناتج الداخلي تشكل ظاهرة تخصص الموارد في حين ان الصادرات والواردات من السلع والخدمات يشكل انتقالا دوليا للسلع والخدمات وتدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل احد صور الانتقال الدولي لعوامل الانتاج، وبعد التحليل في ظل الفرضيات الموضوعة تم التوصل الى النتائج التالية

- ✓ تبين لنا من خلال دراستنا أن قيمة إجمالي الصادرات السلعية غير النفطية للدول العربية قد سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، كما انعكس هذا الارتفاع على نسبة مساهمة الصادرات السلعية العربية غير النفطية من إجمالي الصادرات العربية حيث انتقلت هذه القيمة من 301 مليار دولار خلال سنة ،2012 لتحقق أعلى قيمة لها سنة 2019 ب 838.4 مليار دولار، وبعدها انخفضت بشكل ملحوظ جداً إلى ما قيمته 746.8 مليار دولار في سنة ،2020 يعود سبب هذا الانخفاض إلى جائحة كوفيد – 19 وتداعياتها السلبية على حركة التجارة العالمية بشكل عام، وكذا وتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء ؛
- ✓ تبين من خلال دراستنا ضعف التبادلات العربية البينية، إذ أن نسبة الصادرات البينية العربية من إجمالي الصادرات العربية تبقى ضعيفة ودون المستوى المطلوب، فهي لا تتعدى نسبة 13% في أحسن أحوالها، وهذا راجع لجملة من المشاكل والعقبات لعل أهمها غياب الإرادة السياسية لتشكيل تكتل اقتصادي متين يجمع الدول العربية ويخدم مصالحاه المشتركة؛
- ✓ تبين من خلال دراستنا أن هيكل الصادرات لتجمع إتحاد دول المغرب العربي لا يتلاءم مع الطلب العالمي، وبالتالي على هذه الدول أن تقوم بدراسة هذا الطلب وتعديل هيكل صادراتها بحيث

يتلاءم مع هذا الطلب، إذ أن صادراتها تتصف بمستوى محدود من التكنولوجيا، على غرار تصدير المعادن ومنتجاتها، منتجات الصناعات الكيماوية، منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ، الورق ومنتجاته، البلاستيك والمطاط وغيرها ؛

✓ تبين من خلال دراستنا أن تجمع دول المغرب العربي يعد من الإقتصادات قليلة التنوع السلعي، حيث تعتمد معظم أعضائه على عائدات النفط في صادراتها، باستثناء تونس والمغرب اللتان سجلتا مؤشرات تنوع سلعي مقبولة نوعاً ما .

✓ تبين من خلال دراستنا أيضاً أن تجمع دول المغرب العربي يعتبر من الإقتصادات عالية التركز السلعي، الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد صادراتها على عدد محدود من السلع، والاعتماد المفرط على النفط كسلعة تصديرية رئيسية، باستثناء تونس التي سجلت مؤشر تركز سلعي مقبول، إضافة إلى تحسن طفيف في قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر بسبب الإصلاحات والسياسات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في محاولة لتنويع الاقتصاد وتخفيض التركز حول صادرات النفط . في الأخير نورد بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل تنافسية صادرات دول المغرب العربي مستقبلاً :

✓ العمل على تفعيل وتعزيز دور الغرف التجارية والصناعية إضافة إلى إشراك القطاع الخاص الذي يمكنه أن يساهم في رفع العراقيل التي تحد من تعزيز التبادل التجاري المغاربي ؛

✓ تحييد الخلافات السياسية جانباً والعمل معاً من أجل تجسيد تكتل اقتصادي مغاربي يخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء؛

✓ العمل على إنشاء مؤسسات مالية مشتركة لتمويل التجارة البينية، وإنعاش التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؛

✓ العمل الجاد على تحسين مستويات الإنتاج وكذا تنويعه، واستخدام التكنولوجيا في كافة مراحل العملية الإنتاجية، تهدف الرفع من تنافسية المنتجات المغاربية، وكذا التقليل من الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للثروة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، الشلف، 28/27 نوفمبر 2007.

2. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية: مصادرها، تنميتها وتطويرها، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

3. عبد السالم أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة ،مكتبة ومطبعة الاشعاع، الاسكندرية ،3992 .

4. محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، 2003.

5. حمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

6. علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، العدد 12 ،2011 .

7. صالح سلطان عطية، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة وفقا لمعايير الاداء الاستراتيجي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2011.

8. ابراهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجيستير،(غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة ،2008.

9. لخضر موالي، عبد الحميد بوخاري، التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز التنافسية الدولية، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي، جامعة عمار ثليجي، 17-19 افريل.

10. كمال رزيق، ياسين قاسي، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية، الملتقى الوطني الاول حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005،.

11. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003 .

12. يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاردن، 1999 ..

13. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2003 .

14. رشيد شيال لي،" تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التجارة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

15. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 .

16. محمد بن إبراهيم يجري، "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الخامس لإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2012 .

17. عبد المطلب عبد الحميد النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، 2013 .

18. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 .

19. Bertrand nezys, les politiques de compétivité, édition economica, paris, 1994.